البيعين ولا يقال ان العبد وكيل بشراء شيء معين فوجب ان لا يجوز لانا نقول انه من جنس اخر من تصرف لان بيع العبد من نفسه اعتاق على المال وشراؤه قبول للعتق فيكون مخالفا فينفذ عليه لان الوكيل بشراء شيء معين ينفذ عليه عند المخالفة على ما بيناه من قبل اه **قوله** ولو اطلق الخ فانه يكون للعبد نفسه وهو معنى قوله الماتن وان لم يبتل الخ فافهم **فصل** فيما يتصرف الوكيل من التصرفات الفاسدة وغيرها **قوله** الوكيل بالبيع والشراء الخ قال في البحر لوحذف قوله بالبيع لكان اولى ليدخل النكاح قال في البزازية وكل بتزويج فزوج بنته الصغيرة لا يجوز ولو كبيرة او ممن لا تقبل شهادته لا يجوز عنده خلافا لهما **قوله** لا يعقد اي الوكيل مع من ترد شهادته له اطلق الوكيل فشمل المضارب اه انه اذا كان بمثل القيمة يجوز باتفاق الروايات وشريك عنان لا يجوز عقده معه فيما كان من تجارتهما كما في الخانية من كتاب ولا يجوز بيعه من ابنه الصغير بالاجماع وقيد بقوله له لانه لو عقد مع من ترد شهادته للوكيل جاز وكان الوكيل العبد اذا باع سيده كذا في الخلاصة واشار المولف بمنع عقد الوكيل الى منع بيعه بالاحرى ما اشتراه منهم باله بيان عنده خلافا لهما كما مر به في المعراج صغيرا الى الكافي واذن الموكل بالبيع من ابن الوكيل الصغير او نفسه او من ترد شهادته له معتبر فيجوز حتى بيعه منهم صرح به في البزازية كذا افاده في البحر واستثنى الحدادي من جواز البيع منهم في صورة الاذن البيع من ابنه الصغير وعبده غير المديون ونفسه وقالا يجوز

فقط او ان صرح له الموكل وفي البحر وقيد بالعقد احترازا عن الوكيل بالقبض قال الحاكم في الكافي ولو وكله بقبض دين له على اب الوكيل او ولده او مكاتب ولده او عبده فقال الوكيل قد قبضت من موكلي او من عبد موكلي وهلك منه صدق ايضا فان كان الوكيل ابن الطالب او المطلوب منه كذلك اه **قوله** وعبده قال في الجوهرة وقيد في المبسوط بالعبد الذي لا دين عليه فكان فيه اشارة الى انه ان كان مديونا يجوز بيعه منه اه **قوله** الا من عبده ومكاتبه ومعاوضه وابنه الصغير كما في البحر **قوله** بخلاف العبد والمكاتب لان ملك ملكه له ولو في مال مكاتبه حق ويتقلب حقيقة بالعجز فيكون بيعا من نفسه فتمكنت الشبهة قاله الزيلعي **قوله** وله انه لا يعرى عن التهمة لان كلا واحد منهم ومن وكيل يشفع بمال الاخر عادة فكان مال كل كالواحد منهم كما لو وكيل قاضي الوكيل بايعا وشاريا من نفسه قاله الملا علي وقال المصنف في الكفاية وله انه لا يعرى عن التهمة والتهمة ماخوذ من وهم بالفتح اي ذهب يعني يذهب وهم الى انه انما يختار هذا النفع لنفسه فيكون عاملا لنفسه وهو وكيل بعمل لغيره اه **قوله** وصح بيعه بما قل وكثر يعني في الامر بالبيع المطلق كما صرح به ملا مسكين ويفيد تقييد الامام في اخر العيان **قوله** يعني الى اجل ولو كان غير متعارف لخمسين سنة كذا في الكنز **قوله** لان المطلق يحمل على المتعارف الخ قال في البرهان والبيع بغبن فاحش هبة من وجه وبيع بالعوض بيع من وجه شراء من وجه وهو وكيل بالبيع المطلق

كما لو مات موكله وكله به الطالب فانه يتزل الوكيل فاذا كان الوكيل عبدا فتقاصا قد قبضت ثم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)